مقدمة

تتطلبُ تغيير هُوية مدينة القُدس الشَّرقيَّة - التي احتُلَّت خلال عُدوان دولة إسرائيلَ على الدُّول العربيَّة والفلسطينيّين عام ١٩٦٧م- سلسلةً من السِّياسات والإجراءات والقوانين الإسرائيليَّة ضدَّ المدينة، وأماكنها المُقَدَّسَة الخاصَّة بالمُسلمين والمسيحيِّين.
وتمحورت التَّغييرات المذكورة، في ثلاثة مسارات أساسيَّة متوازيَة مع بعضها البعض، هي: اتِّباعُ سياسات اقتصاديَّة واجتماعيَّة طاردةٍ للفلسطينيّين العرب، وتشجيعُ إحلال اليهود مكانَهم، والسيطرةُ على المسجد الأقصى (الحرم القُدسي الشَّريف)، أو تقاسمه مؤقتًا زمانيًّا ومكانيًّا مع المُسلمين؛ لتثبيتِ الرِّواية اليهوديَّة التَّاريخيَّة والدِّينيَّة المُزَوَّرَة المتناقضةِ مع الوقائع على الأرض، وسَنِّ قوانين، واتِّباع إجراءات وإصدار فتاوى لصالحِ اليهود على حساب الفلسطينيّين العرب: مُسلمين ومسيحيِّين.
ولتحقيقِ السِّياسات الهادفةِ لتغييرِ مكانةِ وهُوية المدينة العربيَّة المُقَدَّسَة، اتَّبعتِ الحكوماتُ الإسرائيليَّة المتعاقبةُ ومؤسَّساتُها المختلفة، بما فيها البلدية الإسرائيليَّة سياساتٍ وفرضت إجراءات، أدت إلى خَلقِ مشاكلَ اقتصاديَّةٍ، وحوَّلت حياةَ الفلسطينيِّين إلى جحيم متواصل، أذكت على مدار العُقودِ السَّابقة حالةَ العَداء والكراهية بين الفلسطينيِّين العرب والمسلمين وبين اليهود، الَّذين يتصرَّفون بأنانيَّة وطمعٍ ومواقفَ لا تُعَبِّر عما يرتضيه العقلُ والعقلاءُ.
تُحَاوِلُ الدراسةُ الحالية الصَّادرةُ عن هيئة مقاومةِ الجِدار والاستيطان في دولة فلسطينَ تسليطَ الأضواء على تلك السِّياسات؛ لتوفيرِ الدَّعمِ السِّياسيِّ والمعنويِّ والاقتصاديِّ؛ لتعزيزِ صُمُود المَقدِسيِّين (مسلمين ومسيحيين) لحين توفيرِ ظروف محليَّة وإقليميَّة ودوليَّة، تُفشِلُ محاولاتِ إسرائيلَ فرضَ هُوية جديدة للمدينة المُقَدَّسَة، القائمة على بثِّ الكراهية والعَداء.
المَوقِعُ الجُغرَافِيّ:
تقع مدينة القُدس على هَضبَة القُدس وفوق القِمم الجبليَّة الَّتي تُمَثِّل السِّلسلة الجبليَّة الوُسطى لفلسطينَ، والَّتي بدَورِها تُمَثِّلُ خطَّ تقسيم المياه بين وادي الأردن شرقًا والبحر المتوسط غربًا، ممَّا جعل من اليسير عليها أن تتصلَ بجميع الجهات.

القُدس حَلقة من سلسلةٍ تمتدُّ من الشَّمال إلى الجنوب، فوق القِمم الجبليَّة للمرتفعات الفلسطينيَّة، وترتبط بطرقٍ رئيسةٍ تخترقُ المرتفعات من أقصى الشَّمال إلى أقصى الجنوب، وهناك طرقٌ عرضيَّة تقطعُ الطُّرقَ الرئيسة لتربط وادي الأردن بالسَّاحل الفلسطينيِّ.
ويحيط بالمدينة من الجهة الشَّرقية: وادي جهنَّمَ (قدرون)، ومن الجهة الجنوبيَّة: وادي الرّبانة (هنوم) ومن الجهة الغربيَّة: وادي (الزبل)، وتبعدُ القُدسُ مسافة (٢٢)كم عن البحر الميِّت، و(٥٢) كم عن البحر المتوسط، كما ترتبطُ بعواصمِ الدُّول المحيطة برًّا بطُرُقٍ مُعَبَّدَةٍ. أمَّا جوًّا، فكانت تتصلُ بدُول العالَمِ عن طريق مطار (قَلَنديا)(*).
وترجعُ أهميةُ الموقع الجغرافيِّ للقُدسِ كونها نقطةَ مرورٍ لكثير من الطُّرُق التِّجاريَّة، حيثُ يجمع الموقع الجغرافيُّ بين الانغلاق وما يعطيه من حماية طبيعيَّة للمدينة، والانفتاحُ وما يعطيه إمكانية الاتِّصالِ بالمناطق والأقطار المجاورة، الأمرُ الَّذي كان يقودُ إلى احتلال سائر فلسطينَ والمناطق المجاورة في حال سُقُوط القُدسِ.
المِسَاحَةُ:
بلغت مساحةُ مدينة القُدس الغربيَّة (البلدية اليهوديَّة) بعد عام ١٩٦٦م ما نسبته ٣٩ ألف دونم(*)، في حين بلغت مساحة بلدية القُدس الأردنيَّة ٦ ألاف دونم. وبعد احتلال المدينة عام ١٩٦٧م أُضيف ٧٠ كم من أراضي الضّفة الغربيَّة لحدود بَلدية القُدس بمساحة إجمالية وصلت إلى ١٢٥,٥كم. وأضيفت مساحاتٌ أخرى إلى المدينة أوصلتها للمساحة المذكورة. وتَحُدُّ المدينةَ الموسَّعةَ بعد عام ١٩٦٧م، ستةُ مُدنٍ فلسطينيَّة وعشراتُ القرى والمناطق المفتوحة مثل بريَّة القُدس.
السُّكَّانُ:
بلغ عددُ سكان مدينة القُدس (الشَّرقيَّة والغربيَّة) ٨٦٦ ألف نسمة وَفق معطياتِ عام ٢٠١٥م؛ منهم ٣٢٤ ألف فلسطيني، و٨٠ ألفًا من غير اليهود: (مسيحيون غير الفلسطينيين، وعمال أجانب)، ما يعني أنَّ عدد السُّكان اليهود وغير العرب في القُدس (الشرقية والغربية) بلغ ٥٤٠ ألف نسمة، أي: أنَّ عددَ اليهود في القُدس بلغ ٤٦٧ ألف، من بينهم ٢٥٥ ألف يهوديٍّ في القُدس الغربيَّة، و ٢١٢ ألف يهوديّ في القُدس الشَّرقية(*)، ويصنف

٥٧ من اليهود القاطنين في مدينة القُدس أنفسهم ما بين متدين إلى مُتزمِّت دينيًّا.
وفيما يتعلَّقُ بسُكَّان القُدس الشَّرقيَّة التي احتُلَّت بعد عام ١٩٦٧م فقد بلغ عددُ سُكَّانها وَفقَ معطيات عام ٢٠١٥م ما يقارب من ٥٢١ ألف نسمة منهم ٣٠٩ ألف فلسطيني (٦٠) و ٢١٢ ألف مستوطن (٤٠) موزعين على ١٣ مستوطنة وحي وعقار داخل وخارج حدود بَلدية القُدس الأردنيَّة، أي: مستوطنات في الضّفة الغربية، ومن بينها ١٣ تَجَمُّعًا استيطانيًّا موزعين على ١٥٠ عقار في قلب الأحياء العربيَّة المَقدِسِيَّة، ومن بينها البلدةُ القديمةُ، وبلغ مجموع عدد المستوطنين في هذه التَّجمعات ما يقاربُ من ٢٣٠٠ مستوطن من مجموع عدد المستوطنين(*).
يُشَكِّلُ الفلسطينيون أكثرَ بقليل من ٣٩ من سُكَّان كُلِّ القُدس، فيما تصل نسبةُ اليهودِ إلى أقلِ من ٤٩ وغير اليهود والفلسطينيين أكثر من ٩.
يسكنُ القُدس الشَّرقيَّة أبناءُ الدِّياناتِ الثَّلاث، ويُشَكِّلُ المسلمون ما يقارب ٩٧ من السُّكَانِ العرب، فيما يُشَكِّلُ المسيحيِّون ٣ (١٣ ألف نسمة)، وسويا يُشَكِّلونَ ما نسبته ٦١ من المناطق التي احتلَّتها وضمَّتها إسرائيلُ إلى المدينة بعد عام ١٩٦٧م، بينما يُشَكِّلُ اليهود المغتصبون للأرض وغيرهم ٣٩ من سُكَّان المدينة. أمَّا نسبةُ كُلِّ العرب في مدينة القُدس (الشَّرقيَّة والغربيَّة) فَيَصِلُ إلى ٣٩.
مِلكِيَّةُ الأَرَاضِي:
تغييرُ هُوية القُدس تتطلب من إسرائيلَ اتخاذ قراراتٍ واتّباع سياسات هَدَفُها مصادرةُ أراضي الفلسطينيِّين، وهي أهمُّ الوسائلِ في تغيير معالِمِ المدينة من عربيَّة إسلاميَّة ومسيحيَّة إلى يهوديَّة. وفي السِّياق المذكور، وبعد أن امتلكَ الفلسطينيون ١٠٠ من أراضي القُدس الشرقية قبل عام ١٩٦٧م، أصبحوا يَملِكُون ١٤ بعدها. ونتيجة للسِّياسات الَّتي سَتُشْرَحُ أدناه هبطت النِّسبةُ مرَّةً أخرى إلى ١٠.
شملت قراراتُ المصادرة، مصادرة ٣٤ من الأراضي لبناءِ الأحياء اليهوديَّة، بينما خُصِّصَ ٤٠ من أراضي الفلسطينيين لإقامة المناطق الخضراء، في حين رفضت إسرائيلُ استعمال الفلسطينيين لـ ٧ من أراضيهم، وجَمَّدت ما نسبته ٣ منها، وخَصَّصَت ٦ منها للبنية التحتيَّة والشَّوارع - بمجموعٍ يصلُ إلى ٩٠(*).

وبعد بناء جِدار الفصل العنصريِّ اتَّخذت الحكومةُ الإسرائيليَّة عام ٢٠٠٤م قرارًا سِرِّيًّا -افتضح أمرُه فيما بعد، ما أدى لتراجعِها عنه بعد ضغوطات دوليَّةٍ مختلفة- بتطبيق «قانون الغائب حتَّى لو كان حاضرًا» على أراضي الفلسطينيِّين المصادرة.

يُذكَر أنَّ القانون المذكور سُنَّ عام ١٩٥٠م من قِبَلِ الكنيست الإسرائيلي بهدفِ حِرمان ما تبقى من الفلسطينيِّين بإسرائيلَ من حقوقهم في أراضيهم بالمدن والقرى الَّتي كانوا يَقطُنون بها قبلَ النَّكبة عام ١٩٤٨م. ونتيجةً لقرارات المُصَادَرة وغيرها، تحوَّلت الأحياءُ العربيَّة في القُدس إلى أحياء صغيرة مُنعَزِلةٍ عن بعضها البعض، وغيرِ قابلة للتَّطور.

الأهدافُ الإسرائيليَّةُ فِي القُدسِ:

بعد احتلال ما تبقى من مدينة القُدس عام ١٩٦٧م، حافظت إسرائيلُ على استمرار حالة العَداء والكراهية مع الفلسطينيِّين والعرب والمسلمين، بعملها على تحقيقِ الأهداف التَّالية:

١- إقامةُ القُدس الكبرى، ومنعُ تقسيم المدينة بين اليهود والفلسطينيِّين في أيِّ حلٍّ نهائيٍّ.

٢- تقسيمُ الحرمُ القُدسي الشَّريف بين اليهود وبين الفلسطينيِّين زمانيًّا ومكانيًّا، كمُقَدِّمَةٍ لوجودٍ يهوديٍّ دائمٍ في الحرم، على غِرار الحرم الإبراهيميِّ في الخليل.

٣- تهجيرُ وتفريغُ القُدس الشَّرقيَّة من السُّكَّان الفلسطينيِّين، وحشرُ مَن تبقى منهم في حارات صغيرة غيرِ قابلة للنُّمو والتَّطور السُّكَّاني والاقتصاديِّ والاجتماعيِّ والسِّياسيِّ.

٤- إيجادُ أغلبية يهوديَّة في القُدس للوصول إلى نسبة ٨٠ يهود، و٢٠ فلسطينيين عام ٢٠٢٨م(*).

***

سياساتٌ وإجراءاتٌ لتغييرِ هُوية القُدس العربيَّة

الاستيطان في البلدة القديمة:

صرَّح يسرائيل كيمحي (مدير قسم سياسات التَّخطيط في بلدية القُدس) أنَّ المُوَجِّهَ الأساس للسِّياسات الإسرائيليَّة هو الاعتمادُ على ثلاثة مبادئَ أساسيَّةٍ؛ هي:

١- تعزيزُ الوجود اليهوديِّ في المدينة وضواحيها، وتعزيزُ وَحدة المدينة والتواصلُ الجغرافيُّ بين الأحياء اليهوديَّة.
٢- التَّأكيدُ على كونها عاصمةَ دولةِ إسرائيلَ ومركزيتها بالنِّسبة للشَّعب اليهوديِّ، مع تجاهُلِ مطالب الفلسطينيِّين والعرب (مسلمين ومسيحيِّين) والمسلمين.
٣- خلقُ واقعٍ جغرافيٍّ يهوديٍّ يُفشِلُ في المستقبل أيَّةَ محاولةٍ للتَّأثير على سِيادة دولة إسرائيلَ على المدينة(*).
واتُّخِذَ أوَّلُ قرارٍ غيرُ مكتوب، من الحكومة الإسرائيليَّة، لتغييرِ الهُوية الإسلاميَّة والعربيَّة لمدينة القُدس في ١٩٦٧/٦/١٠م (أي: قبل يوم من إعلان وقف إطلاق النار)، بهدمِ حارة الشَّرف (حارة المغاربة)، وتوسيعِ ساحات البُراق لتتسع لمئات آلاف من اليهود، بعد أن كان عرضُها أقلَّ من أربعة أمتار، وإعادةِ تسميتها بالحائطِ الغربي (أو: حائط المَبكَى وَفقَ التَّسمية الفلسطينيَّة الشعبيَّة) لما يُسمَّى بالهيكل الثَّالث.
وتسببَ الهدمُ والتدميرُ بتشريد ٤ آلاف فلسطينيّ (٨٠٠ عائلة فلسطينية)، وهدمِ مئات المنازل التابعةِ لهم، حيثُ تمَّ طردُهم إلى شعفاط وسلوان وغيرها من الأحياءِ المَقدِسِيَّة(*).
ودفعت كراهيةُ العرب والرَّغبةُ بطردهم والتَّخلصُ منهم في حارة المغاربة بالبلدة القديمة من القُدس الوزيرَ يغيئال ألون إلى المطالبةِ بتنظيف ما يُسَمَّى بالحي اليهوديِّ من العرب خلال يومين، مستغلين أجواء الصَّدمة الَّتي يمرُّ بها العَرَبُ(*).
يُذكرُ أنَّ مساحة حارة اليهود بلغت قبل عام ١٩٤٨م ثلاثة دونمات فقط(*)، في حين ذكرت مصادرُ أخرى بأنَّ مساحتها وصلت إلى ٧ دونمات(*).
وأجمعت معظمُ المصادر أنَّ ٩٠ من الحي اليهودي تعود ملكيتُه للأوقاف الإسلاميَّة، من ضمنها وقفُ «أبو مدين»، المخصصُ لخِدمةِ المسلمين الأفارقة، وهي أراضٍ وأملاكٌ أُوقفت وقفًا ذريًّا أو خيريًّا أو مشتركًا.
ولم يتوقف البناءُ في ساحة البُراق، بل امتدَّ ليشملَ كُلَّ البلدة القديمة من القُدسِ، خاصَّةً بعد عام ١٩٨٠م الَّذي شَهِد أوَّلَ سيطرةٍ إسرائيليَّةٍ على عقار فلسطينيٍّ داخل الحي الإسلاميِّ، عندما اختار أريئيل شارون متحديًّا، السَّكَنَ داخل الحي الإسلاميِّ.

وتَلَقَّت المحاولاتُ الإسرائيليَّةُ الرَّسمية وغير الرَّسمية، بعد عام ٢٠٠٠م، تشجيعًا ودعمًا في سياسة الاستيلاء على المنازل العربيَّة التَّابعةِ للمسلمين والمسيحيين في الأحياء المختلفة من البلدة القديمة وخارجِها، بهدفِ إفشال أيِّ حلٍّ مستقبليٍّ للقضيَّةِ الفلسطينيَّة، بدعوى وحدانية القُدس لليهود.
وخلال العِقد والنِّصف الماضيين نجحت إسرائيلُ بالسَّيطرة بالقوَّة المسلَّحة على عشراتِ العقارات الفلسطينيَّة الواقعةِ داخل الأحياء العربيَّة الَّتي أسكنتها بآلاف اليهود.
كما شرعت سُلطاتُ الاحتلالِ الإسرائيليِّ، في الآونة الأخيرة، بتطوير حائط البُراق والأملاك المنهوبة من العرب، البالغةِ مساحتُها ١٣٧ دونم، إضافة إلى ١٢٠ عقارٍ في البلدة القديمة من القُدس، لصالح إسرائيلَ بطُرقٍ غير قانونية(*).
الضّمُّ والمستوطناتُ:
تغييرُ هُوية القُدس العربيَّة، وتعميقُ الكراهية مع سُكَّانِها العرب، وجدَ له منفذًا في تَوَجيهات الحكومة الإسرائيليَّة للكنيست بعد أسبوعين من انتهاء العُدوان واحتلال المدينة، عندما أُدخلت تعديلات على قانون «ترتيب السَّلطة والقانون» الصَّادر عام ١٩٤٨م الَّذي خوَّل للحكومة ضمَّ أيَّةِ مساحة من «أرض إسرائيلَ السَّابقة» إلى حدود دولتِها.
ووفق ذلك نشرت سكرتارية الحكومة في ١٩٦٧/٦/٢٨م أمرَا: «تُضمُّ بموجبه البلدة القديمة في القُدسِ ومساحات واسعة أخرى (لم تذكر مساحتها) من جميع المناطق، خاصَّةً من الشَّمال والجنوب إلى دولة إسرائيلَ ١٩٦٧م» وأُصدرت تعليماتٌ بتعديل أوامر البلديات من أجل توسيع مدينة القُدس في حال فرض القانون الإسرائيليِّ عليها(*).
وبالقوانين المذكورة، تمَّ ضمُّ ٦ آلاف دونم مساحة البلدية الأردنيَّة، وحلّ مجلس بلديتها، وما يقارب ٧٠ ألف دونم من أراضي الضّفة الغربيَّة المحيطة بالقُدس الشَّرقيَّة، وَفقَ سياسة تتحدَّثُ عن ضمٍّ أقصى مساحة من الأرض الفارغة مع أقلِّ عدد من السُّكانِ العرب، ما أدى إلى تمزيق النسيجِ الجغرافيِّ للفلسطينيِّين في القُدس الشَّرقيَّة ومُحِيطها.
ونتجَ عن قرار المصادرة، والقوانين الأخرى، إلغاءُ المكانة القانونيَّة والإداريَّة لمدينة القُدس و ٢٩ قرية فلسطينيَّة مثل صور باهر وأم طوبا

وجبل المكبر والطور وغيرها. وامتدت القرارات لتشمَلَ أراضي مِن حدُود مدن رام الله والبيرة وبيتونيا وبيت لحم وبيت جالا وبيت ساحور(*).
بعد القوانين وُضعت المخططاتُ السِّياسية للاستيطان في القُدس، حيث جاءت خُطةُ ألون الدَّاعية من ضمن ما دعت إليه، إلى إقامة القُدس الكبرى والسَّيطرة على برية القُدس (التي يسميها اليهود صحراء يهودَا)(*).
بعد ذلك طُرحت خُطةُ ديان الَّتي سُمِّيت في ذلك الوقت «السَّلام الاقتصاديّ»، الَّتي دعت إلى إقامة التَّجمعات المدنيَّة اليهوديَّة الكبرى في القُدس والضّفة الغربيَّة، وهي التَّجمعات الَّتي تقفُ اليوم حائلا أمامَ الحَلِّ النِّهائيِّ وهي: غوش عتصيون ومعاليه أدوميم وأريئيل(*).
إثرَ ألون ديان، جاء دَورُ شارون، الَّذي طرحَ خُطةً داعية كسابقاتها إلى تعزيز القُدس الكبرى. لكن خُطّتهُ ركَّزَت على البناء داخل المدن نفسِها ومن ضمنِها مدينةُ القُدسِ(*).
ولم يتوقفِ الأمرُ على المشاريع السِّياسية، بل امتدَّ إلى المخططات الهيكليَّة حيثُ وُضِعَ أوَّلُ مخططٍ هيكليٍّ للقُدسِ الكبرى عام ١٩٦٨م(*)، كما وُضِعَ مخططٌ هيكليٌّ آخرُ في أواخرِ تسعينيات القرن الماضي يتحدَّث عن القُدسِ عام ٢٠٢٠م لم يتم اعتمادُه لتركيزِه على توسيع القُدس غَربًا، وليس شرقًا باتجاه أراضي الفلسطينيِّين(*).
إثرَ الخُطوات المذكورة انتشر البناء المكثَّفُ داخل مدينة القُدسِ وضواحيها بعد ١٩٦٨م حيثُ تمَّ بناءُ ١٢ مستوطنة جديدة (نافيه يعقوب وبسجات زئيف والتلة الفرنسية ورمات اشكول ومعالوت دفنة ورمات ألون ورمات شلومو والحي اليهودي وغفعات همتوس وجبل أبو غنيم «هار حوما» وغيلو) وإقامةُ منطقة صناعيَّة في قلنديا وإعادةُ تشغيل المطار فيها.
المستوطناتُ الجديدة، شكَّلت في مجموعها ثلاثةَ أحزمة مُطَوِّقَةً للتَّجمعات السُّكَّانيَّة الفلسطينيَّة، وأوقفت النُّموَ الطبيعيَّ للأحياء العربية في مدينة القُدس وضواحيها، ووجهته نحوَ المدن الفلسطينيِّة في رام الله والبيرة وبيتونيا وبيت لحم وبيت جالا وبيت ساحور والعشرات من القرى الفلسطينيَّة الَّتي تُشَكِّلُ في مجموعها ٤٠ من سُكَّانِ واقتصاد الضَّفة الغربيَّة(*). وأوجدت في نفس الوقت تواصلًا بين الأحياء اليهوديَّة في غَرب القُدس والأحياء اليهوديَّة في الشَّرق.

ونتيجةً لطبيعة المستوطنين القاطنين في مدينة القُدس، وتوجهاتِهم الدِّينيَّة المتطرفَةِ الرَّافضة للآخر بشكلٍ مطلقٍ، وبالتَّعاون مع المؤسَّسات الرَّسميَّة، انتشرت الكراهيةُ والعنفُ الموجَّهُ نحوَ العرب، بهدف التَّضييق عليهم وإخراجِهم من المدينة التي يرغبون بتحويلِها إلى مدينةٍ يهوديَّة خالصةٍ.

جِدارُ الفَصل العنصريِّ:

تتطلب تغييرُ هُوية القُدس بناءَ جِدارِ فصلٍ عُنصريٍّ، حيثُ قرَّرت الحكومة الإسرائيليَّة ٢٠٠٢م بناءَ جِدارٍ في الضّفة الغربية وقطاع غزة بطول يبلغُ أكثرَ من ٨٥٠ كم؛ منها ١٦٨ كم في القُدس الشَّرقيَّة. وجاء بناؤهُ من أجل استكمال فَصلِ وعزلِ القُدس بشكلٍ مطلق عن واقعها الجغرافيِّ، وعن بُعدِها العربيِّ الفلسطينيِّ والإسلاميِّ، وحشرِها في محيط يهوديٍّ، وقطعِ الضَّفة الغربيَّة إلى قسمين.

وتخططُ إسرائيلُ لبناء الجِدار الشَّرقي الواقعِ في برية القُدس (صحراء يهودا) الَّذي يمتدُّ من جنوب جبل الخليل على طول المنطقة الواقعة غرب الأردن مرورًا بمستعمرات كتلة غوش عتصيون حتَّى مداخل أريحا، ومِن ثَّم يتجِهُ حتَّى بيسان بهدف ضمِّ القُدس الكبرى، وكُلِّ غَورِ الأردن إلى دولة إسرائيلَ، وفي نفس الوقت حَشرُ الفلسطينيِّين في كانتونين كبيرين بالضّفة الغربيَّة. وسيبلغُ طولُ الجِدار عند بنائه أكثرَ من ٣٠٠ كم.

وفي حال تحقق ذلك، سيبلغ طولُ الجِدار الفاصل المحيط بالقُدس الكبرى أكثرَ من ٢٧٠ كم، بما في ذلك جِدارُ القُدس الَّذي يبلغ طولُه ١٦٨ كم، ويضمُّ ٢٥٠ كم من أراضي الضّفة الغربية. وفي حال بناء الجِدار الشَّرقي تصبحُ مساحةُ القُدسِ الكُبرى ٨٥٠ كم (١٧ من مساحة الضّفة الغربيَّة)(*).

وسوف يَعزِلُ الجِدارُ أحياءً مَقدِسِيَّة مثل: مخيم شعفاط وراس خميس وراس شحادة وضاحية السَّلام وسميرا ميس وكفر عقب والرام وضاحية البريد الَّتي يَحمِلُ سُكَّانُها الهُوية الزَّرقاء، تاركة خلفه ما يقارب من ٢٠٠ ألف مَقدِسيّ.

ومن أجل عدم تشجيعِ سُكَّان هذه الأحياء في العودة إلى القُدس أنشأت حكومة إسرائيلَ جسمًا جديدًا لإدارة هذه المناطق، أسمَتهُ: (الإدارة الجماعية لتقديمِ خدمات مختلفة للسُكَّان الفلسطينيِّين الَّذين يَحملُون هُوية القُدس)، وأعفت بلديةَ القُدس من تقديم هذه الخِدمَات(*). وكانت هذه الخُطوة هي

الأولى في تخلي بلدِيَّة القُدس عن الأحياء العربيَّة في مدينة القُدس والملاصقة لها.
وفي السِّياق المذكور جرت محاولاتٌ في الكنيست لإخراج الأحياء المذكورة من حدودِ بلدية القُدس أواخر عام ٢٠١٧م.
عَزلَ وفَصَلَ جِدارُ القُدس في الضّفة الغربيَّة أكثرَ من ٢١ قرية وتجمعًا فلسطينيًّا في شمال غرب القُدس (بير نبالا، والجديرة الجيب، وبيت حنينا البلد، والنبي صموئيل بيت نوبا، وبيت لقيا، وبيت إجزا، وبيت عنان، وبيت سيرا، والطيرة، وخربثا المصباح، وبدو، وبيت سوريك، والقبيبة، وبيت إكسا، وقلنديا البلد، وخربة أم اللحم)، وبلغ عددُ سُكَّان هذه القرى أكثرَ من ٨٠ ألف نسمة، أُحيط بعضُها بجدران وأسيجة من جهاتها الأربع، وفُتحت فيها بواباتٌ داخل الجِدار ينتقلون منها إلى المدن العربية بواسطة بوابات حديدية وأنفاق بُنيت خِصيصًا لهذا الغرض(*).
وفي الشَّرق والجنوب حُشِرَ ١٣ تجمعًا قرويًّا فلسطينيًّا (العيزرية، وأبو ديس، والشيخ سعد، وخلة النعمان، وحوسان، ووادي فوكين، ونحالين، والجبعة، وخربة البر، والولجة، وخربة النعمان، وقبر راحيل) وطرد عرب الجهالين من برية القدس (صحراء يهودا).
أمَّا مدنُ بيت لحم وبيت ساحور وبيت جالا ومنطقتها فقد قُطعت بشكلٍ كامل عن القُدس نتيجةَ بناءِ الجِدار حول القُدس(*).
ويتَّصفُ الجِدار بعرضٍ يصل من ٤٠-١٠٠ متر مربع ومنح حرمة شارع تُقَدَّر بأكثر من ٢٥٠ متر(*). ويبلغ ارتفاع الجِدار الذي بني من الباطون ما يقارب ٩ أمتار وُضعت على جانبيه كاميرات مراقبة وطرقٌ ترابيَّة لكشفِ الأثر، يتمُّ تمشيطها بشكلٍ يوميٍّ، وطرقٌ لدوريات المراقبة. أمَّا الجدرانُ المُقامة من أسيجة فهي مزودةٌ بكاميرات، وأجهزةِ استشعار عن بُعدٍ(*).
وبالإضافة إلى ذلك، أُقيم في جِدار القُدس العُنصريِّ ما يقارب ١٤ مدخلا وبوابة ونقطة تفتيش دائمة، وهذه المداخلُ هي: بدو وبيتونيا (اعتبرته إسرائيل مِعبرًا تِجاريًّا) وقلنديا والرام وبيت إكسا، وشعفاط والزعيم وأبو ديس وحزما والسواحرة وبيت لحم والخضر وعتصيون ونعلين(*). وتبلغ أطوال هذه المعابر من ٣٥٠-٥٠٠ م اقتُطعت كُلُّها من أراضي الفلسطينيِّين.

أمَّا المعبرُ فيضمُّ سبعةَ مسارات للمشاة وثلاثةً للسيارات لا تتوفر فيها الحدود الدُّنيا في المعاملات الإنسانية، حيثُ توصف هذه المعابر بـ«الحلابات»(*). وسوف يتوفر في كُلِّ معبر مقرَّات لوزارة الدَّاخلية الإسرائيليَّة، وضريبةِ الدَّخل، وفرع للبريد، وخدمات حكوميَّة حيويَّة أخرى، بهدفِ تقديم خِدمات لسُكَّان القُدس الشَّرقيَّة الَّذين لا يرغبون بالتَّوجُّه إلى المدينة(*).

وسيَحُدُّ جِدارُ القُدس سبعةَ مدن عربية (بهدف إنشاء القُدس الكبرى التي ستبلغ مساحتها ما بين ٢٥٠ كم وفق الإحصاء الإسرائيلي و ٨٥٠ كم وفق المعطيات العربية، أي: ما يعادلُ ١٧ من مساحة الضفة الغربية) هي: رام اللَّه، والبيرة، وبيتونيا بيت لحم، وبيت ساحور، وبيت جالا، وأريحا.

هَدمُ المَنَازِل:

شَكَّل البناءُ العربي في القُدس عائقًا أمامَ إسرائيلَ في سعيها لمنح المدينة المُقَدَّسَة هُويةً يهوديَّةً، ولإزالة هذا العائق، ألغت عام ١٩٦٧م المخطط الهيكليّ الأردني لمدينة القُدس الشَّرقية، وفرضت بدلا منه المخطط الهيكلي الإسرائيليّ الَّذي يتحدَّث عن القُدس الكبرى. ما أدى إلى توقف البناء القانوني بصورة كُلِّيَّةٍ، وانتشر بدلا منه البناء العشوائيُّ.

وتتحدَّث المصادر الإسرائيليَّة عن وجود ٢٠ ألف شقة عربية بُنيت بطريقة غيرِ قانونيَّة، مهددة بأوامر الهدم(*). وسَبَق للسُّلطات الإسرائيليَّة وبلديتها أن هدمت منازلَ في القُدس من عام ١٩٦٧-٢٠١٧م أقل بقليل من ١١ ألف شقة ومنشأة(*).

وألغى وزيرُ الداخلية الإسرائيليُّ وبشكلٍ سِرِّيٍّ المخططات الهيكلية الدَّاعية لبناء ١٠ ألاف وحدة سكنية للمَقدِسيِّين، كما حصلَ في الماضي القريب والبعيد في إلغاء مخططات البناء العربيِّ الفلسطينيِّ في القُدس الشَّرقيَّة(*).

وفي الآونة الأخيرة، اشترطت سُلطاتُ الاحتلال الحصولَ على شهادة طابو للبناءِ داخل المدينة، علما بأنَّ معظم أراضي مدينة القُدس إما طابو أو تنتقل بوكالات دورية بين الورثةِ.

الحدائقُ العامةُ والتّوراتية:

كانت الحدائقُ العامة والتوراتية جزءًا من الحرب الَّتي شنتها إسرائيل لمنعِ تمدد السُّكَّان العرب، حيثُ قامت بتحويلِ خمس مناطق في القُدس الشَّرقية يَقطُنُها الفلسطينيون، إلى حدائقَ عامةٍ وتوراتيَّةٍ مثل الحديقة المحيطة بسُور

القُدس الممتدة حتَّى وادي حلوة في سلوان، فيما تخطط لإقامة ثلاثةِ حدائقَ إضافيَّةٍ في سلوان ومنحدر جبل الطور والعيسوية الذي وضعت له مخططات هيكلية لبناء أكثرِ من ستة ألاف وحدة سكنية للعرب، غير أنَّ وزير داخلية إسرائيل وسلطة البيئة في بلدية القُدس أعلنتا عن إلغاء المخطط الهيكلي للبناء وأحلَّا مكانه حديقةً عامة(*).

سحبُ الهُويات:

كان موضوعُ سحب هُويات المَقدِسيِّين العربِ أحدَ الوسائل الإسرائيليَّة الَّتي استغلتها لتغيير هُوية وواقعِ القُدس العربيِّ والإسلامي، وخلال أوَّلِ إحصاء للسُّكَّانِ جرى عام ١٩٦٧م رفضت إسرائيلُ منح ٢٠ ألف مواطن هُوية، بذريعة عدم وجوده في المدينة وقت الإحصاء.

ومنحت كُلَّ مَن تَبَقَى من المَقدِسِيِّين العربِ مكانةَ «ساكن دائم» في مدينة القُدس، وهي مكانةٌ أقل من مكانة المواطن التي يتمتع بها اليهودُ في المدينة.

ومن ضمن ما فقدوه مِن وراء «مكانة ساكن»، عدم القدرة على التَّرشح للمجلس البلدي، علما أنَّ مِن حقِّه التَّصويتَ في الانتخاباتِ المحليَّة فقط.

واستغلَّ السّكن في محيط مدينة القُدس، مُبررًا لسحب هُويات المَقدِسيِّين؛ لعدم وجودهم في المدينة، وتحت هذا المُبَرِّرِ سُحبت هُويات ١٥ ألف مقدسي من عام ١٨٦٧م-٢٠١٧م.

وإضافة لذلك، سُنَّ قانونٌ عنصريٌّ عام ٢٠٠٣م يمنع لَمَّ شَملِ العائلات، إذا كان أحد الزَّوجين من سُكَّان دولة إسرائيلَ أو القُدس(*).

طرقُ وسككُ حديدية:

في الوقتِ الَّذي شُقَّت فيه الشَّوارعُ لتسهيل حركة البشرِ، جاء شَقُّ الشَّوارع في القُدس ومحيطها لمعاقبةِ السُّكَّان الفلسطينيِّين، وتطويقِ تجمعاتِهم السُكَّانيِّة وأحلامهم العُمرانية ونشاطاتِهم الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة، كما شَكَّلت هذه الشَّوارع عُنصرًا إضافيًّا في فصل الضّفة الغربية عن القُدس أولًا، وعن جنوب الضِّفة عن وسطها وشمالها ثانيًا.

وأول عملٍ قامت به إسرائيلُ في هذا الشَّأن هو إغلاقُ شارع رقم(١) في وجهِ الفلسطينيِّين في نهاية الانتفاضة الأولى، وهو شارعٌ يمتدُّ من جِنين شمالا حتَّى الخليل جنوبًا، وفتحت لهم طريقًا جديدًا سُمِّي طريق وادي النَّار الَّذي يشهدُ صعوبةً ووعُورة ومسافة أطول أمامَ وسائل النَّقل الخاصِّ والعام.

كذلك شَقَّت أربعةَ شوارع داخل القُدس الشَّرقية هي شوارع (٩) الَّذي يربط

رموت وبسجات زئيف والتلة الفرنسية وشارع هار تسوفيم (جبل الزيتون) لتسهيلِ عبور المستوطنين من معاليه أدوميم للقُدس. كذلك تخطط الحكومة الإسرائيليَّة لشَقِّ (١٧) شارعًا جديدًا في القُدس الشَّرقية لربطِ الأحياء اليهوديَّة في القُدس الشَّرقيَّة والقُدس الكبرى بالغربية، واستكمالِ فصل شامل للأحياء العربيَّة عن بعضها(*).

بعد ذلك توجهت إسرائيلُ لشَقِّ الشَّوارع في ما يُسمَّى بالقُدس الكبرى، حيثُ شَقَّت شارع المطوق الشَّرقي لربط شمال القُدس بطولٍ يصل إلى ٢٧ كم(*)، وشارع رقم (٤٥) الَّذي يَشُقُّ أراضي بيت عور التحتا وبيت عور الفوقا وغيرها من القرى، وشارع رقم (٤٤٣) الَّذي صادر أراضي من مدينة بيتونيا ورفات وقلنديا البلد، ومُنِعَ السُّكَّانُ الفلسطينيِّون من استخدامها، وحفرت لهم أنفاقًا؛ ليتحركوا منها إلى رام الله فقط، حيثُ فُتِح شارع نفق في بيت عور التحتا وشارع نفق من بير نبالا إلى منطقة شمال غرب القُدس بطول أكثر من ٢ كم، كذلك شَقَّت شارع رقم ٦٠ من بيت لحم (غوش عتصيون)(*). وعملت على شَقِّ وتوسيع شارع القُدس أريحا- عمان، أو شارع السَّلام بهدف قطعِ المنطقة المقامة عليها معاليه أدوميم وحتَّى البحر الميِّت عن الضّفة الغربيَة، وحصرِ التَّنقل فيه مستقبلا باليهود، فيما يُسمح للفلسطينيِّين بالتَّنقل إلى أريحا والعالَمِ الخارجيِّ عبر شارع الطَّيبة الَّذي يتمُّ توسيعه(*).

وبالإضافة إلى ذلك، تلغي التوسيعات الَّتي تجريها إسرائيلُ فيما يُسمَّى بالقُدس الكبرى، خطَّ سَيرِ الفلسطينيِّين في واد النَّار مُحدِثَةً فصلًا كاملًا بين جنوبِ ووسطِ وشمالِ الضّفة(*)، وتخطط أن يكونَ الشَّارعُ البديلُ لهم شارعًا يَبعُدُ عن غرب المملكة الأردنيَّة ١٥ كم(*).

وبالإضافة إلى شَقِّ الشَّوارع بدأت إسرائيلُ بمصادرة أراض للفلسطينيِّين من قرى شمال غرب القُدس من أجل إقامة شبكة قطارات جديدة تربطُ بين مدن ساحل فلسطينَ (إسرائيلَ) بالقُدس. وبنت شبكةَ قطاراتٍ كهربائيَّة حديثة داخل القُدس نفسِها من أجل ربط مستعمرات محيط القُدس بالقُدس الغربيَّة والشَّرقيَّة.

***

الأطمَاعُ اليهوديَّة في المسجدِ الأقصَى(*)

شَكَّل الصِّراعُ للسَّيطرة على الأماكن الإسلاميَّة المُقَدَّسَة- خاصَّةً المسجِدَ الأَقصَى (الحَرَم القُدسي الشَّريف) والحَرم الإبراهيميّ في الخليل، وغيرهما من الأماكن- حَلقَةً مهمَّةً وخطيرة في محاولات إسرائيلِ تغيير هُوية القُدس العربيَّة والإسلاميَّة، حيثُ كانت أوَّلُ محاولة عمليَّة يهوديَّة للسَّيطرة على الأماكن المُقَدَّسَة بإحضارهم مقاعدَ وكراسي، ووضعها في ساحات البُراق، مسببين بذلك أوَّلَ انتفاضة عربيَّة في فلسطينَ (سُمِّيت بانتفاضة البُراق) عام ١٩٢٩م.

بعد احتلال الجيش الإسرائيليِّ الضّفة الغربيّة وقطاعِ غَزَّةَ، بما فيها مدينة القُدس، خلال عُدوان عام ١٩٦٧م دخل أفرادُ الجيشِ للمسجدِ الأقصى وقُبَّةِ الصَّخرة (الحرم القُدسي الشَّريف)، متجولين فيهما بأحذيتهم من دون أيِّ احترام للمكان المُقَدَّس، معلقين خلالها العلم الإسرائيلي على قُبَّةِ الصَّخرة(*). كذلك قام الحاخام الرئيسي للجيش الإسرائيلي شلومو غورن بالصَّلاة داخل الحرم، وتحديد الأماكن التي يجوز فيها الصَّلاة لليهود.

لكن موشيه ديان (وزير الدَّفاع حينها)، ورغبة منه في منع اندلاع حربٍ دينيَّةٍ مع أكثر من مليار مسلم، أزال العلمَ، وطلب من الحاخام عدم الصَّلاة مرَّةً أخرى في المساجدِ، معتمدًا في ذلك على فتاوى مُسبَقةٍ تُحَرِّمُ على اليهود دخولَ المسجدِ الأقصى(*).

لكنَّ الرَّوايةَ العربية والفلسطينية لما جرى صبيحة يوم الأربعاء تفيدُ بأنَّ محافظ مدينة القُدس السَّيد أنور الخطيب وأعضاء الهيئة الإسلاميَّة العُليا والوقف الإسلاميّ، أجروا اتصالات مع العديد من القناصل المتواجدين في القُدس، الَّذين بدَورِهم مارسوا ضُغوطًا على جيش الاحتلال، الَّذي اضطر إلى إزالة العَلَم من على قُبَّةِ الصَّخرة، خاصَّةً أنَّ الأردن -وهو صاحبُ الرِّعاية والحماية والإدارة قبلَ عام ١٩٦٧م- لم يرفع عَلَمه على قُبَّة الصَّخرة، أو على أيِّ مكانٍ في المسجد الأقصى(*).

ورأت إسرائيل، بأنَّ ما هو قائم في المسجد الأقصى هو أمرٌ واقعٌ، إن كان ما هو متعلِّق بالأبنية والمساجد أو بصلاة المسلمين فيه، رافضةً في نفس الوقت الاعترافَ بأنه مكانٌ مُقَدَّس للمسلمين، وبدأت بتسمية الحَرم القُدسي الشَّريف بـ «جبل الهيكل» و«جبل موريا».

وفرضت إجراءات الدُّخول والخروج، والإدارة، والحراسة في المسجد الأقصى ومحيطه، المُسمَّاة بإجراءات «الأمر الواقع»، من دولة الاحتلال على المكان، وعلى الفلسطينيِّين، بحُكم القوَّة المُسلحة.
وخلال الأيام الأولى، اجتمع موشيه ديان مع وُجهاءِ مدينة القُدس، وحدَدَ لهم الإجراءات الجديدة المتعلِّقة بفتحِ المسجد الأقصى، حيثُ أبلغهم أنَّ المسجد سيظلُّ مفتوحًا طوالَ الأسبوع، ويدار من قِبَل دائرةِ الأوقاف الأردنيَّة، معترفًا بذلك بالوِصاية الأردنيَّة من النَّاحية العمليَّة، وليس الرَّسمية(*).
وأبلغ ديان المجتمعين، عن تقليصِ عددِ الحُرَّاس الفلسطينيِّين من ثمانية وعشرين إلى أربعة عشر حارسًا داخليًّا. وقال لهم: إنَّ الشُّرطة الإسرائيليَّة ستسيطر على البوابات الخارجيَّة، معلنًا بذلك السِّيادة الإسرائيليَّة الكاملة على المسجد ومحيطه.
وبعد انتشار أفراد الشُّرطة الإسرائيليَّة على جميع بواباتِ المسجد الأقصى، تحوَّل المكانُ المُقَدَّس للمسلمين من مكانِ عبادة الله، إلى أكثر موقع مُتَفجِّرٍ في العالَمِ، نتيجةَ تصرفات أفراد الشُّرطة الإسرائيليِّين الَّذين لم يحترموا المكان، وقاموا بتدنيسه آلاف المرَّات، وأطلقوا النيران في باحاته المختلفة، مسببين بذلك سقوطَ مئاتِ الشُّهداء وآلاف الجرحى داخل المسجد.
ولم يتوقف دَورُ الشُّرطة على حراسة البوابات الخارجية للمسجد الأقصى، بل أصبحَ مراقبًا ومحددًا لسلوك حُرَّاس الأوقاف الإسلامية، ومَن يُعارض يتمُّ إبعادُه عن المسجد الأقصى لفتراتٍ طويلة.
وفي السِّياق نفسه، أبلغ وزيرُ الدِّفاع الإسرائيليِّ موشيه ديان المجتمعين أنَّ اليهودَ والسُّياح الأجانب وغير المسلمين، سيسمحُ لهم بالدُّخول إلى المسجد الأقصى من دون أيِّة رسومٍ أو قيود باستثناء أوقات الصَّلاة. وعندما حاولت سُلطات الوقفِ جباية رسومٍ من الأجانب، تدخلت سُلطات الاحتلال، ومنعت ذلك، في إشارةٍ منها للأوقاف بأنَّها هي فقط صاحبةُ السِّيادة، في حين يقتصرُ دَورُ الأوقاف على الإدارة والخِدمات.
وبعد عام ١٩٩٦م، وبعد أن كانت السِّياساتُ الإسرائيليِّة تتحفظُ من قيام المجموعات اليهوديَّة المتطرفة مثل «أمناء جبل الهيكل» برئاسة غرشون سلمون وغيرهم، بزيارات جماعية واستفزازية ومُدَنِّسَة للمسجد الأقصى، أصبح أفرادُ الشُّرطة الإسرائيليين مرافقينُ ومُنظِّمين، ومدافعين عن هذه الزِّيارات الَّتي هدفت إلى تثبيتِ وجودٍ يهوديٍّ دائمٍ في المسجد الأقصى.

ولتسهيلِ وتشجيع الزِّيارات أزالت سُلطات الاحتلال الإسرائيليِّ الآرمات الَّتي وُضِعت بعد عام ١٩٦٧م، الَّتي تمنعُ اليهود من دخول المسجد الأقصى أو الصَّلاة فيه.

مُصَادَرَةُ مُمتَلَكَات:

قبل أن يُسَلِّمَ موشيه ديان مفاتيحَ المسجد الأقصى للأوقاف الأردنيَّة، أبلغهم أنَّ إسرائيلَ ستحتفظُ بمفتاح بابِ المغاربة المطلِّ على المسجد الأقصى - أسمته بوابة الرمبام «الحاخام موشيه بن ميمون»(*)، وستمنعُ المسلمين من الدُّخول منه إلى المسجد الأقصى، قاصرةً الدُّخول إليه على اليهود والسُّياح. ونتيجة ذلك، أصبح لليهود مدخلٌ خاصٌّ إلى المسجد الأقصى مخالفين بذلك شرائع الله، والبشر، والمجتمع الدَّوليّ، ومُحوّلينَ هذا المدخل إلى مصدر لكُلِّ الشُّرور والاعتداءات اليهوديَّة على المسجد.

وصادرت قوات الاحتلال الإسرائيلي مقرَّ المحكمة (المدرسة التنكزية) المطلِّةِ على المسجد الأقصى وحائطِ البُراق، وحوَّلته لمقرٍّ الشُّرطة، وحرس الحدود، وتنوي بناء كنيس (أووروت يروشاليم) في المكان، ومن المُقرَّرِ لهذا الكنيس أن يكون المدخلَ الرَّئيسَ للهيكل الثَّالث عندما يتمُّ الانتهاءُ من بنائه.

كما تمَّت مصادرة منطقة «رباط الكرد» الواقعة شمال باب الحديد، الَّذي قالت عنه: إنَّه حائط المبكى الصَّغير وخصَّصته لصلاة اليهوديات، مع العلم أنَّ هذا الحائط جزءٌ مُهمٌّ من المسجد الأقصى.

التَّقَاسمُ الزَّمَانِيّ والمكانِيّ:

بعد عام ٢٠٠٠م غيَّرت إسرائيلُ إجراءات الزِّيارة لليهود، وأعادت تحديدها من يوم الأحد حتَّى يوم الخميس، من السَّاعة السَّابعة صباحًا (الثَّامنة بالتوقيت الشِّتوي) حتَّى الحاديةَ عشرةَ قبل الظُّهر، أي: قبل الصَّلاة بأقلِّ من ساعة، ومن بعد صلاة العصر حتَّى قبل صلاة المغرب، محاولةً بذلك تقسيم المسجد الأقصى زمانيًّا مع المسلمين، كي يُتاحَ لها مستقبلًا مصادرةَ المساحة الَّتي حددها الحاخام الأكبر للجيش الإسرائيلي عام ١٩٦٧م الَّتي يجوز فيها الصَّلاةُ لليهود، بحيثُ توضع فيها مقاعدُ وكراسي ثابتة تكون بعيدةً عن ما يُسمَّى بقُدس الأقداس، في حين تحتاجُ المقاعد والكراسي لحمايةٍ من قوات حرس الحدود والشُّرطة. ووجود هذه القوات يحتاج لغرف نومٍ وخِدمات، وغرفُ النَّوم والخِدمات تحتاج لمساحات يتمُّ اقتطاعُها من

المسجد الأقصى. وبهذه الطَّريقة يتمُّ تقاسمُ المسجد مكانيًّا؛ لبناء كنيس مستقبلي فيها يشبه إلى حد بعيد الهيكلَ الثَّالث المزعوم.
ولتأكيد ذلك، يحاول أعضاء كنيست من مختلف أحزاب الائتلاف الحاكم سَنَّ قانون «المساواة في المكانة المدنية والدِّينيَّة بين اليهود والعرب»، بهدف خَلقِ واقع قانوني مُلزِم لتقسيم المسجد الأقصى زمانيًّا ومكانيًّا. وتحدَّثَ التفسيرُ الملحق بالقانون عن منع الفلسطينيِّين والمصلِّين المسلمين من الدُّخول للمسجد الأقصى في الوقت المُخَصَّص لدخول اليهود إليه والصَّلاة فيه.
لكن هذه المحاولة فشلت بعد الهَبَّة الفلسطينيِّة والضُّغوط العربية خاصَّةً من الأردن ومصر وغيرها من الدُّول الإسلاميَّة، الَّتي كانت القُدس العنوانَ الأوَّلَ فيها عام ٢٠١٥م.
كما فشلت إسرائيلُ مرَّةً أخرى بعد وضعها معوِّقات الوصول للمسجد الأقصى أمام المسلين في ٢٠١٧/٧/١٤م نتيجةَ اندلاع هَبَّة جماهيرية، دفعت إسرائيلَ إلى التراجع عن خطواتها(*).
ولتحقيق التَّقاسم الزَّمانيِّ والمكانيِّ يُنَظِّمُ قطعانُ المستوطنين المدعومين من الحكومات الإسرائيلية المختلفة جولاتٍ يوميَّة ميدانيَّة أو شبه يومية للمسجد الأقصى، مُدَنِّسِينَ خلالها المكان، ومعتدين على المصلين المسلمين الآمنين. ونجحت المجموعاتُ المذكورة خلال عام ٢٠١١م بجلب ٩ آلاف مستعمر يهودي، واستجلبت ١٥ ألف مستعمر يهوديٍّ خلال عام، واستجلبت في عام ٢٠١٧ م أقل من ٢٧ ألف مستوطن(*).
حَفرِيَّاتٌ:
الإجراءات الإسرائيليَّة لم تتوقف على المصادرة، بل امتدت لقيام داوئر الآثار في المؤسَّسات الرَّسمية وغير الرَّسمية، بعمليات حفر في ٩ مناطق أسفل البلدة القديمة، من بينها ٣ حفريات أسفل الحرم القُدسي الشَّريف. وكان من أخطر هذه الحفريات الممرُّ الذي اكتشفته الأوقاف الإسلامية أسفل الحرم في منطقة بئر قايتباي عام ١٩٨١م وقامت بسَدِّه بالباطون(*).
وفي عام ١٩٩٦م أمر رئيس الوزراء الإسرائيليّ (بنيامين نتنياهو) بفتح نفقٍ قرب أساسات الحرم القُدسي الشَّريف مما تسبب في اندلاع انتفاضة فلسطينيَّة ضِدَّ الحفريات الإسرائيليَّة.

وعلى نفس الصَّعيد، تقوم دائرة الآثار الإسرائيليَّة -وبالتعاون مع بلدية القُدس وصندوق إرث الحائط الغربيِّ الحكومي وبدعم مالي من منظَّمات يهوديَّة وغير يهوديَّة- بتعميق وتوسيع الأنفاق أسفل الحرم القدسي الشَّريف، تحقق فيها إسرائيل رغبة التيار العلماني والوطني وبعض التَّيارات الدَّينيَّة التي تعمل على «مساعدة الربِّ» بالسَّيطرة على كُلِّ ما هو تحت الأرض في الحرم القُدسي الشَّريف لتصلَّ إلى عمق ١٧ مترًا(*).
وتجري الحفرياتُ في اتجاهين هما:
الأول: حتَّى قُبَّة الصَّخرة.
والثاني: بين المسجدين.
وخلال الحفريات، حولت إسرائيلُ الزَّوايا والآبار والقاعات الَّتي تفرغها من حجارة وأتربة ومياه إلى كنس وأماكن صلاة لليهود.
***
قوانين وقرارات وفتاوى
شكَّلت القوانين ذريعةً لتغير هُوية المدينة بعد احتلال القُدس الشَّرقيَّة عام ١٩٦٧م، ولم تُحتَرم المكانةُ الخاصَّةُ للقُدس الشَّرقيَّة عند العرب والمسلمين، ولم تُفرَض قوانين تَأخُذُ بعين الاعتبارِ هذه المكانةَ، بل العكسُ صدرَ عن الجنرال الإسرائيليِّ: عوزي نركيس قائد ما يُسمَّى بالمنطقة الوسطى: الأمرَ العسكريِّ رقم (١) الذي ألغى بموجبه الإدارة المدنية الأردنيَّة على الضّفة الغربية بما في ذلك القُدس الشَّرقيَّة وقطاع غزة، والقرارات المتعارضة مع أوامر الحُكم العسكريِّ(*).
بعد ذلك فُرِض على القُدس القانون الإسرائيليّ «ترتيب السلطة والقانون» الصَّادر عام ١٩٤٨م، الَّذي يُخَوَّل بموجبه الحكومة بضمِّ أيَّةِ مساحة من «أرض إسرائيلَ السَّابقة» إلى حدود دولتها. ووَفقَ ذلك نشرت سكرتارية الحكومة في ١٩٦٧/٦/٢٨م أمرًا تُضمُّ بموجبه البلدةُ القديمة في القُدس ومساحات واسعة أخرى (لم تذكر مساحتها)(*) من جميع المناطق، خاصَّةً من الشَّمال والجنوب لدولة إسرائيلَ.
وبالإضافة إلى القانون المذكور، ألغت الحكومةُ الإسرائيليَّة البلديةَ الأردنيَّة والمؤسَّسات الأردنيَّة والفلسطينيَّة الأخرى الموجودة في القُدس الشَّرقية، وحولتها إلى بلدية موحدة. وبهذه الطريقة تَمَّ ضمُّ ٧٠ ألف دونم إلى حدود

مدينة القُدس منها ستة آلاف دونم مساحة البلدية الأردنيَّة(*)، أي: ما يعادل أكثر من ١,٥من مساحة الضَّفة الغربيَّة.
وفي عام ١٩٨١م سَنَّ الكنيستُ الإسرائيليُّ قانونًا جديدًا تحت اسم «القُدس عاصمةُ إسرائيلَ» أكَّدت فيه على القوانين السَّابقة. لكن مَيزةَ هذا القانون، باعتبارِه قانونًا أساسيًّا، أي: لا يتغيَّر إلا بقانون من هذا النوع. وتحدَّث القانونُ عن القُدس الكاملة والموحَّدة.
وبموجب هذه القرارات المذكورة، نُقلت المؤسَّساتُ الرَّسميَّة الَّتي ترمزُ للسيادة الإسرائيليَّة مثل مقرِّ الكنيست، ومقرَّات الحكومة، ورِئاسة الدَّولة، ومحكمة العدل العليا إلى القُدس. أمَّا القُدس الشَّرقية فقد نُقلت إليها مقرَّاتُ وزارة العدل، وحرس الحدود، والشُّرطة الإسرائيليَّة، وغير ذلك من المؤسَّسات(*).
وفي عام ١٩٩٩م سَنَّ الكنيست قرارًا جديدًا سمَّتهُ «الاستفتاء العام» يُمنعُ بموجبه التَّنازل عن أيَّةِ أراضٍ سرت عليها القوانين الإسرائيليَّة. وسُنَّ هذه القانونُ إثرَ المحاولات الإسرائيلية بقيادة إيهود براك للتوصل إلى حلٍّ بخصوصِ مدينة القُدس(*).
وفي الأيام الأولى لعام ٢٠١٨م، سَنَّ الكنيست الإسرائيلي قانونَ «تعديل قانون القُدس» يَمنعُ فيه التَّنازلَ عن أيِّ منطقةٍ ضمَّتها إسرائيلُ بعد عُدوان عام ١٩٦٧م خاصَّةً في مدينة القُدس، إلا بأغلبية أصوات تصل إلى ٨٠ صوت عضو كنيست. وكان الهدفُ من وراء هذا القانون هو توفيرُ أغلبية يهوديَّة لأيِّ قرار يتعلَّقُ بمدينة القُدس بمعزلٍ عن أعضاء الكنيست العرب(*).
وبالإضافة إلى ذلك، أصدرت محكمةُ العدل الإسرائيليَّة قرارًا عام ١٩٨٨م اعتبرت فيه سُكَّانَ القُدس الشَّرقيَّة سُكَّانا دائمين وليسوا مواطنين، لا يحقُّ لهم الحصولُ على كُلِّ الامتيازات التي يحصلُ عليها اليهوديُّ في المدينة(*).
وعلى نفس الصَّعيد صدر عن الحاكم العسكريِّ الإسرائيليِّ في الضّفة الغربية وقطاع غزةَ أوامرَ عسكريَّة تَلغِي بموجبها القوانين الأردنيَّة أو تعدلها من أجل استكمال السَّيطرة على أراضي الفلسطينيِّين المُخَصَّصَةِ للقُدس الشَّرقية الكبرى وتهجيرهم. وبلغ مجموعُ هذه الأوامر (الجديدة

والمعدلة) أكثر من ١٥٠٠ أمر عسكري(*) شملت مختلفَ مناحي حياة الفلسطينيَّين.
ومنحت قراراتُ الحكومة القيمَ على أملاك الغائبين في القُدس الشَّرقيَّة صلاحياتٍ كبيرة ومتعددة من بينها الصَّلاحيات التي أعطيت للقيم على أملاك الغائبين في القانون الذي سَنَّتهُ عام ١٩٥٠م الذي يمنحُ القيمَ بالتَّصرف المطلق بهذه الأراضي بما في ذلك بيعها(*). في حين حافظ القيمُ الأردني على أملاك الغائبين ومَنَعَ التَّصرفَ بها.
وبالإضافة إلى ذلك، قررتِ الحكومةُ تشكيلَ لجنة وزراء لشُئون القُدس الكبرى، مهمتُها العمل كحكومة مُصَغَّرةٍ للقُدس الكبرى، وتتكوَّن اللجنة من ثمانية وزراء، وتَضَمُّ وزارات المالية، والأمن الدَّاخلي، والبيئة، والبنية التحتية، والسِّياحة(*).
كذلك تَقَرَّر تشكيل لجنة وزراء بخصوص باب المغاربة مكوَّنة من ثمانية وزراء يَتَرأسُها رئيس الحكومة، وتضمُّ الوزيرَ العربيَّ غالب مجادلة(*).
ولم تتوقف القوانينُ على الجانب السِّياسيِّ والقانونيِّ، بل امتدت إلى سُلطات البيئة وحمايةِ الطبيعة حيثُ أُعلنت الأراضي المُخَصَّصةُ للعرب إمَّا أراضي خضراء أو أراضي حدائق عامة لمنعِ تمدد العرب، مثل الإعلان عن منطقة في العيسوية منطقةَ حدائقَ عامة، سبق أن وافقت بلديةُ القُدس تخصيصها لتَوَسُّعِ العربِ في هذه المنطقة(*). ولم تنجُ من هذه الإجراءات حتَّى المقابر الإسلامية مثل الإعلان عن مقبرة باب الرَّحمة كمنطقة حدائقَ وطنيَّةٍ عام ١٩٧٠م.
إثرَ هذه القوانين وغيرها، بدأت الأجهزةُ التَّنفيذية في إسرائيلَ مثل بلدية القُدس، والحُكم العسكريِّ، ووزارة العمل والتَّأمين الوطنيّ، بسنِّ القوانين الفرعيَّة، وتطبيقِها على الأرض بهدفِ إفراغ المدينة من سُكَّانِها العرب وإحلالِ المستعمرين اليهود مكانهم(*).
ومن هذه الممارسات: فرضُ ضرائبَ متنوِّعةٍ وباهظةٍ على السُّكَّان الفلسطينيِّين، وتأخير المخططات الهيكلية للمناطق العربية في القُدس وصلت في بعض الأحيان إلى أكثر من ٣٥ عاما بعد قرار ملزم من المحكمة العليا الإسرائيلية، والامتناع عن بناء بِنية تحتيَّة تُساهم في تطوير المناطق العربية من النواحي العمرانية والاقتصاديَّة والخدماتية، وفرضُ رسوم بناء باهظة.

وبهدف منع عودة المَقدِسِيِّين الَّذين أُجبروا على ترك مدينة القُدس بفعل الإجراءات الإسرائيلية، سَنَتَّ دولةُ إسرائيلَ عِدَّةَ قوانين وعدَّلت غيرها مثل قانون «الدُّخول إلى إسرائيلَ وتعديلاته» و«قانون إثبات الحياة في القُدس» بهدف سحب هُويات المَقدِسِيِّين.

وفيما يتعلَّق بالأماكن المُقَدَّسة فقد اعترفت بالشِّق المسيحيِّ من اتفاقية الوضع القائم الَّتي وقعها الإمبراطور العثمانيّ ووقَّعت على ذلك اتفاقًا رسميًّا مع الفاتيكان. أمَّا الأماكن الإسلاميَّة وما تدعيه بالأماكن اليهوديَّة فقد رفضت الاعترافَ بالوضع القائم متذرعةً بأنَّ «حقوق اليهود لحق بها الإجحاف»(*). ومن أجل ذلك سنَّت قانونين هما «حرية الوصول إلى الأماكن المُقَدَّسة» و«المحافظة على الأماكن المُقَدَّسَة»، من دون تحديد ما هي الأماكن المُقَدَّسة المتعلّقة بالعرب الفلسطينيِّين. وفي الآونة الأخيرة أدخلت إسرائيل مصطلحًا ذا أبعاد دينيَّةٍ يهوديَّةٍ وسياسيَّة سمَّته الحوض التاريخي بدلا من الحوض المُقَدَّس في القُدس، وزادت من مساحته لتبلغ ٢٥١٢ دونم بهدف ضمِّ ما تدعيه إسرائيلُ أماكنها المُقَدَّسة(*).

وجاءت صياغة القوانين المتعلّقة بالأماكن الإسلامية صياغة عامة، لم تأخذ بعين الاعتبار أيَّ مكان إسلامي مُقَدَّس خاصَّةً الحرمين: القُدسِي الشَّريف والإبراهيمي. وجاء عدم التَّحديد لتحقيقِ هدفٍ واحد وهو تقاسم الأماكن المُقَدَّسة في القُدس الشَّريف أسوة بالحرم الإبراهيمي، وذلك وفق الرَّواية الإسرائيليَّة المُغلَّفة بما يُسمَّى بالحقوق التَّاريخيَّة والدِّينيَّة لليهود في أرض فلسطين ومُقَدَّساتِها.

ونتيجةً للقانونين، وإضافةً لقانون حريَّةِ العبادة، تقوم القواتُ الإسرائيليَّة باقتحامات متكررة منذ عام ١٩٦٧م للحرم القُدسِي الشَّريف مُوقِعةً فيه مئات الشَّهداء وعشرات الآلاف الجرحى بحجة تنفيذ قانون حرية الوصول للأماكن المُقَدَّسة. وفي نفس الوقت، ترفض تعريفه كمكان مُقَدَّس للمسلمين فقط، ما يسمح لليهود الصَّلاة فيه وفق قانون حرية العبادة، الَّتي تتطلبُ حمايةً ومرافقة عسكريَّة لكلِّ مَن يَرغَبُ بزيارة الموقع من اليهود.

ولتحقيق منطق التَّقاسم الَّذي فُرِض في الحرم الإبراهيمي الشَّريف، يسعى أعضاءُ الكنيست من الائتلاف الإسرائيليّ الحاكم إلى سنِّ قانون سُمِّي قانونَ «المساواة في المكانة المدنية والدينية بين اليهود والعرب في هار هبيت» الَّذي سيقدم للكنيست للتَّصويت عليه في شهر تشرين الثاني عام ٢٠١٤ .

ويدعو مشروع القرار إلى وضع تسويات واضحةٍ لدخول اليهود إلى الحرم القُدسي الشَّريف من يوم الأحد إلى يوم الخميس ما بين السَّاعة الثَّامنة وحتَّى السَّاعة الحاديةَ عشرةَ صباحًا(*).
وتحدَّث تفسيرُ القانون الملحق بمشروع القرار أنَّ على إسرائيلَ تنفيذَ قانون حرية العبادة ليشملَ صلاةَ اليهود في «هار هبيت» (الحرم القُدسي الشَّريف) من دون أن يتواجدَ العرب المسلمين في الحرم القُدسي الشَّريف خلال الأوقات المذكورة أعلاه(*).
ويهدفُ القانون المذكور في حال تبنيه من قِبَل الكنيست إلى تَقُاسمِ المكان المُقَدَّس للمسلمين زمانيًّا ومكانيًّا مع اليهود.
ولتطبيق القانون عمليًّا، صدر أمرٌ من وزير الأمن الداخلي الإسرائيلي يساوي فيه بين المعتدين اليهود والمصلين العرب المسلمين، مُنع بموجبه الجميعُ من دخول الحرم القُدسي الشَّريف لفترة غير محددة، بحجة عدم قيام متظاهرين يهود بالصَّلاة والتَّظاهر داخل المساجد، ردًّا على إطلاق النَّار على أحد زعماء اليمين المتطرف (يهودا غليك) المهتم بصلاة اليهود في الحرم القُدسِيّ الشَّريف(*).
وعلى الصَّعيد الدينيِّ، صدر في ثلاثينيات القرن الماضي فتوى من رئيس حاخامات ما يُسمَّى بأرض إسرائيل الحاخام أبراهام يستحاق هكوهين كوك فتوى بعدم جواز دخول اليهود للحرم القُدسي الشَّريف في المنطقة التي سمَّاها «الهيكل وهار هبيت»، كي لا يساهم اليهود في تدنيس المكان المُقَدَّس لهم على حد تعبيره.
وبعد احتلال الضَّفة الغربية في نكسة حزيران عام ١٩٦٧م صدر عن الحاخامية الرئيسية في إسرائيلَ بيانًا يُؤَكِّدُ فيه على الفتوى الصَّادرة عن الحاخام المذكور. لكن الحاخامية الرئيسية أضافت بندًا في البيانِ والتَّحذير المنشور على آرمة في مداخل الحرم القُدسي الشَّريف يتضمن منع «الغوييم» (الكفار) من الدُّخول إلى الحرم القُدسي الشَّريف. والتَّجديد الَّذي حصل هنا هو شمول غير اليهود في الدُّخول للحرم القُدسي الشَّريف، أي: العرب المسلمين والزُّوار على مختلف انتماءاتهم الدِّينيَّة.
لكن أتبَاع الحاخام أبراهام يستحاق هكوهين كوك المنتمين للتَّيار الوطنيِّ الدِّينيِّ في إسرائيلَ (الَّذين يتبعون حزب البيت اليهودي برئاسة نفتالي بِنيت) أمثال الحاخام الرئيسي لدولة إسرائيلَ السابق مردخاي إلياهو وحاخام

مستوطنة كريات أربع داف ليئور وحاييم دروكمن، وغيرهم أصدروا فتاوى متكررة بجواز صلاة اليهود في أماكنَ معينةٍ بالحرم القُدسي الشَّريف(*)، وقاموا بإزالة الآرمات الَّتي تُحَرِّمُ دخولهم إليه كي لا يخلقون التباسًا عند اليهود المتدينين.
ولتسهيل السَّيطرة على الأماكن الإسلاميَّة المُقَدَّسَة صدرت فتاوى تجيز لليهود الصَّلاةَ في المساجد الإسلاميَّة في مختلف أنحاء فلسطينَ، وتمنع بالمطلق صلاة اليهود في الكنائسِ المسيحية(*).
وبهذه الطريقة تمَّت السيطرةُ على الكثير من مساجد المسلمين في كل فلسطينَ التَّاريخيَّة مثل مسجد النَّبيِّ صمويل شمالي غرب القُدس، ومسجد قُبَّة راحيل (أو بلال بن رباح) في مداخل جنوب بيت لحم جنوبي القُدس.
***
المشاريع الإسرائيليَّة المستقبلية لتغيير هُوية القُدس
للوصولِ إلى رقم ٩٠٠ ألف يهوديّ وعربيّ، نسبة اليهود فيها ٨٠، وترسيخ ما يُسمَّى بالهُوية اليهوديَّة على حساب مثيلتها العربية، تتطلعُ إسرائيل إلى تنفيذ الكثيرِ من المشاريع في الضّفة لصالح ما يُسَمَّى بالقُدس اليهوديَّة الكبرى، من بينها:
١- تقعُ في المنطقة الواقعة بين معاليه أدوميم والقُدس الشَّرقية، وفي حال بنائها يحدثُ قطعٌ وفصلٌ نهائيٌّ لجنوب الضّفة الغربية عن وسطها وشمالها، حيثُ تبلغُ مساحة هذه المنطقة ١٢ كم. ووفق المخطط سيُبنَى في هذه المنطقة ٣٥٠٠ وحدة سكنية لإسكانِ ١٥ ألف يهوديّ فيها، وبناء فنادق ومناطق صناعية ومقبرة. وتمَّ حتَّى الآن بناءُ مقرٍّ لشرطة القُدس في هذه المنطقة بدلًا من مَقَرِّ المسكوبية الَّذي سُلِّم للكنيسة الأرثوذكسية الرُّوسيَّة.
٢- وادي جهنَّم -قدرون- وادي النار (أو الحوض الأمامي وفق القراءة الإسرائيليَّة): وفق اليوم الدراسي الَّذي عُقِد في مركز القُدس للدَّراسات الإسرائيليَّة -الَّذي خُصِّصَ لبحث المخطط الهيكلي لوادي قدرون الَّذي يَحُدُّ البلدة القديمة من القُدس والَّذي يُعتبر بعضه جزءًا مما تسميه إسرائيلُ الحوض التَّاريخيَّ (الحوض المُقَدَّس)- تسعى إسرائيلُ ومؤسَّساتها المختلفة لبناءِ آلاف الشُّقق السَّكنيَّة في هذه المنطقة لاستكمالِ مُحاصرةِ القُدس بالتَّجمعاتِ اليهوديَّة وربطها ببعضها البعض، واستكمالِ فصل جغرافي وديموغرافي لجنوب الضَّفة الغربيَّة عن وسطها، وإحداثِ تغييرات

ديمغرافية لصالح السُّكَّان اليهود الَّذين يبلغُ عددُهم ٣٠ ألف مستعمر في حين يبلغُ عددُ السُّكانِ العرب ١٠٢ ألف عربي يحملون الهُويات الزَّرقاء.
٣- مشروعُ الحدائق المحيطة بالبلدة القديمة من القُدس، وإعادةُ وتقويةُ الحوض المُقَدَّس يهوديًّا حتَّى عام ٢٠١٣م. ويتضمن ذلك تغييرَ معالِمِ بابِ العامود العربيَّة الإسلاميَّة إلى يهوديَّة، ومن المقرَّر الانتهاء من هذا المشروع العام المذكور.
٤- برية القُدس: وُضعت مخططات هيكلية لإقامة فنادقَ سياحيَّةٍ، ومناطقَ مفتوحةٍ ومتنزهات عامة، بما في ذلك متنزهاتٌ لمختلف أنواع الدَّراجات النَّارية والجيبات.
٥- البحرُ الميِّت: لم تتوقف المشاريع والمخططات بالقُدس الكبرى فقط، بل امتدت لتشملَ البحرَ الميَّت في إطار ما تسميه إسرائيلُ «متروبليان القدس» من أجل إحكام السَّيطرة عليه، ومدِّ حدود القُدس إليه، وإحكامِ القطع النَّهائي لجنوب الضّفة عن وسطها وشمالها. ويتضمن المخطط البالغ مساحته ٧٥٠ ألف دونم، بما فيها مساحاتٌ كبيرة جدًّا من برية القُدس زيادة عدد السكان إلى ٧ آلاف نسمة حتَّى عام ٢٠٢٠ وبناء مطار وفنادق ومرافق سياحيَّة وإقامة مشاريعَ زراعيَّةٍ مختلفة.
٦- تلة الولجة: تضمُّ ٢٣٦٠٠ وحدة سكنية، وعدد سُكَّانِها ٦٠ ألف يهودي.
٧- أراضي مار إلياس: جنوب دير مار الياس وغرب مستعمرة جبل أبو غنيم.
٨- خربة مزمرية: تقعُ جنوب شرق مستعمرة جبل أبو غنيم. وفي حال بنائها سيغلقُ طريق وادي النَّار الَّذي يتنقل منه الفلسطينيون للوصول إلى جنوب ووسط وشمال الضّفة الغربيَّة.
٩- مستعمرة كديمت تسيون: (راس العامود): حيثُ ستُبنَى فيها ٣٠٠ وحدة سكنية من قِبَلِ جمعيات المستعمرين مثل «عطيرت كوهنيم».
١٠- غيبع بنيامين أدم: وهي مستعمرةٌ ستُقام شمال شرق القُدس، لربطِ كُتلِ المستعمرات بالمدينة.
١١- باب الورود: حي داخل البلدة القديمة، ويقعُ في الحي الإسلاميِّ.
١٢- عطروت: بناء حي للمتدينين اليهود في قلنديا، وتوسيع المنطقة الصِّناعية بـ ٩٦ دونما.
١٣- بناء مطار جديد في برية القُدسِ بدلًا من مطار قلنديا.

١٤- منطقة الشَّيخ جراح: حي قبر شمعون هتصديق (الشِّيخ جراح): وهي منطقةٌ ادَّعت إسرائيلُ أنَّ فيها مغارة تحتوي على قبرِ شمعون هتصديق وأنَّ الأرض الموجود عليها هي أملاكٌ يهوديَّةٌ، وتسعي لطرد ٢٧ عائلة عربية، وبناءِ عشرات الشُّقق لليهود المتدينين فيها.
١٥- مخطط إسكان فندق شبرد، الَّذي تعودُ مِلكيته للمرحوم الحاجّ أمين الحسيني، والَّذي كان مَقرًّا له.
١٦- بناء «بيت آمانة» وهو مركزُ اجتماعاتٍ ومكاتبُ لحركة المستوطنين في الضّفة الغربية «أمانة».
١٧- إقامة حديقة عامة بحي الشَّيخ جراح، سمَّتها إسرائيلُ: «كامبوس ميكس وجينا غلسمن».
١٨- حديقة الملك: هدم ٨٨ منزل وطرد ١٥٠٠ عائلة في سلوان.
١٩- إغلاقُ فتحات الجِدَار في معاليه أدوميم، وغفعات زئيف، وغوش عتصيون بهدف ضمِّها للقُدس الكبرى في إطار ما تسميه إسرائيلُ «متروبليان القدس»، ويسميه الفلسطينيون القُدس الكبرى.
***

توصيات
إنَّ سياسة إسرائيلَ المُتَمَثِّلةَ بتقطيعِ وتشويه وإعادة ترسيم حيِّز المدينة المُقَدَّسَة على مقاسات المشروع الاستيطانيّ الاستعماريّ الإسرائيليّ، كانت ولا تزال العاملَ الأساس في تأجيج أَتُونِ الكراهية والعنف، وتحويلِ القُدس من مدينةٍ للسَّلام والتَّسامح إلى مدينةٍ للحرب والكراهية. ولمواجهة ذلك فإنَّنا نُوصِي بما يَلِي:
١- وجوبُ مواصلةِ الانتصارِ للوجهِ العُروبي للقُدس.
٢- العملُ على تطبيقِ مقرَّرات الشَّرعيَّة الدَّوليَّة الخاصَّة بالمدينة المُقَدَّسَة.
٣- توجيه الرَّسائل الواضحة والحاسمة إلى دولة الاحتلالِ الإسرائيليِّ، وكلِّ مَن يحاولُ تحريفَ الواقعِ التَّاريخيِّ لهذه المدينة العربية: أنَّ القُدس خطٌّ أحمرُ في وجدانِ كُلِّ عربيٍّ وكُلِّ مسلم.
٤- التَّصدِّي لكافَّةِ أشكالِ التَّطبيع والتَّنسيق مع دولة الاحتلالِ، وممارسةُ الضُّغوط السِّياسيَّة والاقتصاديَّة عليها؛ لإجبارها على الامتثال للشَّرعيَّة الدَّوليَّة.

٥- التَّنسيقُ مع الكنائسِ المسيحيَّة المختلفة، على أرضية أنَّ مستقبل القُدس لا يَخُصُّ المسلمين وحدَهم، بل والمسيحيين أيضًا.
٦- توفيرُ الدَّعم الاقتصاديِّ التَّنموي للسُّكَّان المَقدِسيِّين والمؤسَّسات الأهليَّة والعامَّة الَّتي تُقَدِّم الخِدمات الإنسانية والضروريَّة لصُمود المَقدِسيِّين في مدينتهم.
٧- ممارسةُ الضُّغوط السِّياسية والاقتصاديَّة على دولة الاحتلالِ الإسرائيليِّ لإجبارِها على الامتثال لقرارات الشَّرعيَّة الدَّوليَّة، وإنهاءِ احتلالها للأراضي الفلسطينيَّة؛ لأنَّ إقامةَ دولةٍ فلسطينيَّة مستقلَّة وعاصمتَها القُدسُ الشَّريفُ تعتبرُ أساساً للاستقرارِ بالمنطقةِ، وأداةً مهمةً في محاربة العنف والكراهية والتَّطرف الَّذي تُصدِّره إسرائيلُ للعالم جراءَ استمرارِ احتلالها للأراضي الفلسطينيَّة والعربية.